الإسهامات السوسيو - نظرية في ميدان دراسة الانحراف والعود إلى الانحراف

أ. سمير يونس
جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)

الملخص:

على مستوى هذا العمل سيتم نظريا استثمار الكثير مما جاءت به الإسهامات السوسيو - انحرافية المهتمة بقضايا الانحراف في المجتمع. وهذا بهدف محاولة دراسة **العود إلى الانحراف** كظاهرة سوسيولوجية تعد مشكلة اجتماعية تستدعي تظافر الجهود للتخفيف من حدة انتشارها في المجتمع الجزائري. من جملة النتائج الأساسية التي تم التوصل إليها في هذا العمل هناك : إن طرح علماء الاجتماع يضم العديد من المنظورات التفسيرية المتنوعة والمختلفة إلى درجة الخلاف السوسيولوجي في تناولها. بالإضافة لما تقدم، تعد محاولة قراءة الظواهر الانحرافية كالعود الانحرافي على مستوى المجتمع الجزائري محاولة يعترضها الكثير من الصعوبات العلمية.

الكلمات المفتاحية :الانحراف، العود إلى الانحراف، النظريات السوسيو - انحرافية، التصنيفات العلمية.

Résumé :

Le travail actuel est un investissement dans les contributions théoriques intéressées par la déviance dans la société. Ceci est dans le but d'essayer d'étudier le récidivisme comme problème social du point de vue sociologique, qui exige des efforts concertés pour atténuer sa propagation dans la société algérienne .Parmi les principales conclusions qui ont été ressorties dans ce travail : les contributions sociologiques contiennent de nombreux points de vue explicatifs divers et différents jusqu'au controverse. En plus, étudier les phénomènes de la déviance y compris le récidivisme dans la société algérienne ; se considère comme une tentative qui s'oppose à beaucoup de difficultés scientifiques.

Mots clés : la déviance, le récidivisme, les théories sociologiques de la déviance, les classifications scientifiques.

Abstract :

The current work is an investment in theoretical contributions interested by deviance in society. This is in order to try to study recidivism as a social problem from a sociological point of view, which requires concerted efforts to mitigate its spread in Algerian society .Among the main conclusions that have been emerged in this work: the sociological contributions contain many different points of view and different explanations to controversy. In addition, study the phenomena of deviance including recidivism in Algerian society; considers as an attempt which opposes many scientific difficulties.

Key words: deviance, recidivism, sociological theories of deviance, scientific classifications.

مقدمة:

يعالج هذا العمل الكثير من الاسهامات التنظيرية السوسيولوجية المهتمة بقضايا الانحراف في المجتمع بهدف التركيز على أهمها من حيث الطرح النظري والمنهجي في دراسة ظواهر الانحراف. من أجل محاولة إجراء قراءة سوسيولوجية لظاهرة "العود إلى الانحراف" على مستوى المجتمع الجزائري، وذلك في ظل غياب التنظير العلمي المتخصص فيما يخص هذه الظاهرة محل الاهتمام. لهذا لن يتم تبني نظرية علمية من أجل تفسير الظاهرة ولكن محاولة استثمار ما جاءت به الكثير من النظريات على مستوى الطرح السوسيو - انحرافي تمهيدا لدراسات ميدانية مستقبلية على مستوى المجتمع الجزائري. الجدير بالتنبيه هنا أن التركيز على المقاربة السوسيو - انحرافية في دراسة قضايا الانحراف(بما في ذلك العود الانحرافي) لا يعني إقصاء معرفي للإسهامات التنظيرية على مستوى المجالات العلمية الأخرى المهتمة بمثل هذه القضايا. ولهذا سيتم الإشارة لبعض التصنيفات المتنوعة للنظريات المهتمة بالانحراف بما في ذلك الجريمة.

أولا: التصنيفات المعرفية للنظريات الانحرافية يمكن تصنيف النظريات الانحرافية إلى عدة طروحات حيث على مستوى كل طرح يتم اعتماد معيار، و من بينها:

1- التناول المعرفي على أساس معيار درجة التجريد : على مستوى هذا الطرح يتم تصنيف النظريات الانحرافية إلى درجات متفاوتة من حيث عمق التجريد، فهناك:

أ - النظريات الكبرى (الماكرو) :<< ... يكون مجال النظريات الكبرى عريضا، حيث أنه من أبرز خصائصها اهتمامها بتفسير البناء الاجتماعي وما يمارسه من تأثير... تطرح تصورا عن كيفية ارتباط الجريمة بذلك البناء... ومن أبرز نماذج هذه النظريات الكبرى نظرية الأنومي، ونظريات الصراع>>(1).

ب - النظريات الصغرى (الميكرو) : << ... تركز هذه النظرية – في تفسيرها للسلوك الإجرامي -على افتراض مؤداه أن المجتمع يتميز بخصائص معينة، ثم استخدام هذه الخصائص في تفسير كيف أن بعض الأفراد قد يصبحون مجرمين (أي دراسة أسباب الجريمة). وهنا ينصب اهتمام أو تركيز هذا [الشكل] من النظريات على مجموعة من الناس، وبصفة عامة فإن نطاق النظريات الصغرى يتراوح ما بين النظريات الاجتماعية وبين النظريات النفسية والبيولوجية. ومن أمثلة هذا النمط من النظريات نظريات الضبط الاجتماعي و نظريات التعلم >>(2).

ج - النظريات الوسيطة: << ... يسعى هذا النمط من النظريات إلى تفسير كيف يمارس البناء الاجتماعي تأثيره، وكيف يصبح الأفراد مجرمين، وفي الواقع فإن النظريات الوسيطة غالبا ما تتضمن كل من الاتجاه الوبائي (أي تفسير معدلات الجريمة في فئات المجتمع) ودراسة أسباب الجريمة (أي تفسير السلوك الإجرامي نفسه). ومن أمثلة هذه النظريات نظرية الثقافة الخاصة... ونظرية الفرص المتباينة>>(3).

يتبين من الطرح السابق القائم على أساس معيار درجة التجريد في تصنيف النظريات الانحرافية، أنه بالإضافة إلى المنطلقات الفكرية التي تقوم عليها كل نظرية، فهي بصفة ضمنية تقوم على أساس منهجي، يحدد لها مدى نطاق تحليلها للظاهرة الانحرافية. فهناك من ركز على التحليل الكلي باعتبار الانحراف ما هو إلا جزء من البناء الاجتماعي، أي لا يمكن تفسيره إلا في نطاقه: المنطلق هو الكل لمعرفة الجزء. في حين هناك من النظريات من اعتمدت أسلوب التحليل الجزئي الذي يهتم بالأساس بمعرفة ماهية الظاهرة الانحرافية. من جانب آخر هناك طرح منهجي معتمد لدى بعض النظريات؛ قائم على أساس الجمع بين التحليلين السابقين في معالجة الظاهرة الانحرافية، فهو يفسرها انطلاقا من الكل (البناء الاجتماعي) وصولا إلى الجزء (الظاهرة)، وكذلك ينظر إليها من الجزء في إطار الوصول إلى فهم الكل. فهو إذن يجمع بين الطرح الكلي والطرح الجزئي في دراسة الانحراف، ويمكن أن يطلق عليه تسمية الطرح المزدوج أو المتعدد.

2- التصنيف على أساس الوحدة الأساسية في الدراسة: في هذا التصنيف يتم تقسيم النظريات الانحرافية إلى:

أ - النظريات الشخصية : <<... تهتم بالسمات الفردية، فهي التي تتناول نوعية الأشخاص وما يحملون من سمات بيولوجية ونفسية يمكن أن تقود سلوكهم إلى الانحراف كالتركيبات البيولوجية والنفسية التي يمكن أن تكون معيارا للتمييز بين الشخص الشاذ جنسيا وبين الأشخاص الأسوياء من الناحية الجنسية >>(4).

ب - النظريات الترابطية أو الموحدة : <<... مثل هذه النظريات تؤكد على مدى ارتباط الفاعل (المنحرف) بالمتغيرات الظرفية التي تسهم في تكوين الانحراف حيث ترى أن الانحراف يقع حين تشترك بعض أنماط الشخصية الفردية التي تسهم في تكوين الانحراف كما هو الحال في جرائم النصب وجرائم الاحتيال التي تقع نتيجة تعرض بعض الشخصيات الضعيفة لظروف مالية أو اقتصادية ضاغطة شديدة >>(5).

فيما يخص هذا الطرح الذي يصنف النظريات الانحرافية إلى قسمين أساسيين، حيث يجمع القسم الأول البعد الفردي في تفسير الظاهرة الانحرافية، وذلك باعتبار أن الانحراف هو نتاج عوامل بيولوجية وأخرى نفسية تميز الشخص المنحرف، وهذا بمعزل عن تأثير البيئة المحيطة به. فالانحراف هذا هو فقط متعلق بالشخصية سواء من الناحية البيولوجية أو النفسية أو العقلية. وهناك من يطلق على هذا النمط من النظريات مصطلح المذهب الفردي؛ الذي يضم المدرسة الوضعية الايطالية، والمدرسة التكوينية الأمريكية، والمدرسة النفسية، ومن أشهر نظرياتها نظرية التحليل النفسي.

أما فيما يخص القسم الثاني فهو يقوم أساسا على فكرة أن الانحراف هو نتاج بعدين: الأول يتعلق بشخصية الفرد، والثاني يتعلق بالبيئة وما تتضمنه من ظروف مميزة، بمعنى آخر: الانحراف هو حصيلة تفاعل / أو اتحاد هذين البعدين ويمكن أن يطلق على هذا القسم مصطلح المذهب المتعدد العوامل، الذي ينطلق من فكرة أن الانحراف من آجل تفسيره يجب النظر إليه من الجوانب المختلفة المساهمة في حدوثه (النفسية، العقلية، البيولوجية، الاجتماعية) وهناك من يزيد على تلك العوامل، عوامل أخرى متعلقة بالبيئة الطبيعية المحيطة بالفعل الانحرافي. من جانب آخر، إن هذا الطرح في تصنيف النظريات الانحرافية يقوم على فكرة مبدأ السببية في حدوث الانحراف.

الجدير بالذكر هنا، أنه هناك من يضيف إلى المذهب الفردي ومتعدد العوامل، مذهبا آخر هو المذهب الاجتماعي الذي يعتقد مؤيدوه أن الانحراف هو نتاج العوامل الاجتماعية. وفيما يتعلق بتقسيم النظريات الانحرافية إلى مذاهب ثلاث كبرى فهذا لا يعني بالضرورة أنه هناك إجماع بين علماء الانحراف على هذا التصنيف - فهناك ممن يعمل بهذا التصنيف، نجد مثلا:- فوزية عبد الستار(6). عبد الرحمن محمد أبو توتة(7). محمد سلامة محمد غباري(8).لكن هناك من يقسم هذه النظريات إلى: بيولوجية، ونفسية، واجتماعية، مثل: فاروق سيد عبد السلام(9). دون سي جيبونز(10).السيد رمضان(11).

بالإضافة إلى هذه التصنيفات هناك من يقسم نظريات الانحراف إلى:- نظريات بيولوجية، نظريات نفسية،- نظريات اجتماعية،- نظريات تكاملية، - نظريات ذات الاتجاه النوعي.

كذلك من الدارسين لعلم الجريمة من يذهب في تصنيفه للنظريات إلى درجة تقسيمها إلى:(12)

- النظرية التقليدية (القديمة، الجديدة). - النظرية الوضعية. - النظرية الجغرافية. - النظرية الاقتصادية.
- النظرية البيولوجية. - النظرية النفسية. - النظرية السوسيولوجية. - نظرية الدفاع الاجتماعي.

بالإضافة إلى التصنيفات السابقة هناك مثل: نبيل محمد توفيق السمالوطي(13) الذي يصنف النظريات الانحرافية إلى مدارس نظرية هي: المدرسة الفلسفية . المدرسة الجغرافية. المدرسة البيولوجية. المدرسة السيكولوجية. المدرسة السوسيولوجية. الاتجاه التكاملي. التفسير الإسلامي.

فيما يخص التصنيفات التي تم عرضها سابقا، تجدر الإشارة أن هذا التقسيم في كثير من الأحيان هو تقسيم شكلي نسبيا، فلا يعني هذا بالضرورة أن هذه التصنيفات من ناحية المضمون تختلف في معالجتها للسلوك الانحرافي، إلا أنه

هناك اختلافات من حيث تبني الاتجاه التعددي في تحليل الظاهرة الانحرافية من جهة، كذلك هناك من ينساق وراء الاتجاه النوعي الذي يعلن صراحة عدم تمكن رواد الفكر التعددي في تفسير الانحراف من وضع نظرية عامة تعالجه. في حين هناك من يقترح توجها إسلاميا في فهم الظاهرة الانحرافية.

3 - التصنيف النظري وفق المعيار الكرونولوجي : هناك من علماء الانحراف من قسم المدارس العلمية الانحرافية وفق معيار تاريخي، أي بمعنى على أساس تاريخ تأسيسها العلمي. فهذا (سذرلاند) يقسمها إلى 5 مدارس كبرى، انطلاقا من المدرسة التقليدية سنة1775، مرورا بالمدرسة الشخصية 1875، وصولا إلى المدرسة الاجتماعية 1915.[14]
انطلاقا من التناول الذي جاء به كل من (سذرلاند) وزميله (كريسي) في تقسيم مدارس علم الإجرام، والذي يمكن أن ينظر إليها ضمنيا على أنها عبارة عن مجموعة نظريات، ويمكن ملاحظة أنه تم اعتماد معيار التخصص العلمي بالإضافة إلى المعيار الكرونولوجي. فالمدرسة التقليدية (القديمة، الجديدة) يمكن نسبيا انسابها إلى تناول قانوني لظاهرة الانحراف، أو حتى إلى الطرح العقابي. كذلك المدرسة الجغرافية (1830): ركزت على دراسة البيئة، الثقافة وتكوين السكان[15]. هناك المدرسة الاشتراكية (1850): ذات التوجه الاقتصادي الحتمي في تفسير سبب حدوث الانحراف. كذلك المدرسة الشخصية: التي ضمت كل من علم البيولوجيا، وعلم النفس، وعلم الطب النفسي. بالإضافة إلى المدرسة الاجتماعية: والتي فتحت افاق الدراسة الانحرافية – بعدما كانت مقتصرة على التوجه القانوني أو الشخصي مثلا- على ميدان علم الاجتماع.

في نهاية التقديم إلى النظريات الانحرافية، تجدر الإشارة فيما يخص التصنيفات النظرية السابقة (على أساس التجريد، وحدة التحليل الأساسية، المعيار الكرونولوجي)، إلى أنها لا تمثل كل التصنيفات الموجودة في هذا المجال، فهناك مثلا: التصنيف على أساس الصراع والإجماع في المجتمع[1]. و في إطار هذا البحث سيتم التركيز على دراسة اسهامات المدرسة السوسيولوجية في ميدان قضايا الانحراف والجريمة بهدف دراسة ظاهرة العود الى الانحراف في المجتمع.

ثانيا : الاسهامات السوسيولوجية و الانحراف

إن الباحث في أدبيات الطرح السوسيولوجي كبديل معرفي في المعالجة النظرية للظاهرة الانحرافية داخل البيئة المجتمعية، يقف على بعض النقاط فيما يخص هذا التناول العلمي، يُجمع علماء سوسيولوجيا الانحراف أن الظاهرة الانحرافية هي نتاج اجتماعي، مع كل ما يمثله من أبعاد على مستوى المجتمع. ولهذا كانت معظم التحاليل والدراسات السوسيولوجية تقوم على فكرة محورية في نظرتها للانحراف، إذ اعتبرت البيئة بمثابة الحقل الأساس، الذي يتم على مستواه إنتاج الظاهرة الانحرافية. ولهذا علماء الاجتماع << ... يستخدمون الثقافة و النظام الاجتماعي والعمليات الاجتماعية كمحاور أساسية تدور حولها غالبية بحوثهم ودراساتهم العلمية في تفسير طبيعة... [الظاهرة الانحرافية]. وفي هذا يرون أن السبب لا يخرج عن تلك الأرضية المشتركة الواحدة التي تمثل البيئة غير الملائمة في معناها الواسع وكيف يمكن أن تؤثر مثل هذه البيئة على بلورة سلوك الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة...>>[16]. فالظاهرة الانحرافية انطلاقا من هذا الطرح، هي ظاهرة اجتماعية تتميز بأنها تتواجد في المجتمع في إطار ظروف تحيط بها كظاهرة من جهة، ومن جهة أخرى تحيط بالفاعل الاجتماعي.

كذلك وفق المنوال ذاته – الذي ذهبت إليه بعض النظريات البيولوجية والنفسية – في تصنيف المنحرفين ضمن فئة خاصة تتميز عن فئة غير المنحرفين في المجتمع، توجه البديل السوسيولوجي نحو ذات المنحى ولكن، ليس باعتبارهم مختلفين من الناحية العضوية أو النفسية... وإنما باعتبارهم مختلفين من الناحية الاجتماعية[17].

[1] - دون سي. جيبونز وجوزيف. جونز: مرجع سابق، ص 27.

من ناحية أخرى، يمكن اعتبار النظريات السوسيولوجية ركزت بصفة واضحة على إبراز <<... العوامل المشتركة أو العامة أو الشائعة التي تؤثر على المجرمين أكثر من التأكيد على بعض العوامل التي تفسر سلوك أحد المجرمين>>[18]. أي بمعنى أن الطرح السوسيولوجي تناول "قضية الانحراف" باعتبارها ظاهرة اجتماعية. لهذا كانت المعالجة تتصف بنوع من (التناول الكلي) للانحراف في المجتمع، باعتباره نتاج لهذا المجتمع – كبناء اجتماعي وثقافة – أكثر منه متعلق بإرادة شخصية، تكاد تكون حتمية عند بعض مناصري النظريات الفردية أو الشخصية. مع العلم أن هذا لا ينفي دور البعد الفردي (عضوي، عقلي، نفسي) في حدوث – أو المساهمة في حدوث – الظاهرة الانحرافية لدى علماء الاجتماع.

رغم توجه غالبية البحوث السوسيولوجية سواء أكانت نظرية أو تطبيقية؛ نحو اعتبار أن الانحراف كظاهرة اجتماعية هو نتاج توافر – بعض أو جملة من – الظروف المجتمعية : الاقتصادية، السياسية، الأمنية، التربوية، الأسرية، الإيكولوجية، التاريخية، الشخصية،... إلخ. إلا أن المختصين اختلفت أعمالهم في تحديد أسبقية أو أهمية دور كل واحد منها في إخراج الانحراف إلى مستوى الممارسة الاجتماعية، حتى أن هناك من يعتبر الظاهرة الانحرافية لا يمكن تفسيرها وفق التناول المنهجي أحادي العامل ولكن من زاوية تعدد العوامل.

لقد امتد تباين المعالجة في علم الاجتماع لموضوع الظاهرة الانحرافية إلى التنظير لها وتفسيرها وفق نتاج هائل من النظريات، مما جعل الباحثين والكتاب في ميدان النظريات السوسيولوجية يختلفون بدورهم في تصنيفها – وهذا وفقا لاختلاف معيار التصنيف المعتمد لديهم، ومن بينهم هناك:

1 - ألبار أوجين- Ogien Albert الذي يصنفها إلى مجموعتين:[19]

أ - النظريات السببية في الانحراف : وهي حسب الكاتب – تتضمن خمس مجموعات كبرى من العوامل يفسر على ضوئها الظاهرة الانحرافية، من بينها : ضعف سلطة الضبط، اللاعدالة الاجتماعية، عدم تكيف الفرد... إلخ.

ب - نظريات فهم الانحراف : وهي تلك التي تعمل على فهم أسباب الظاهرة الانحرافية، ولكن هذا الفهم يقوم على تحليل مزدوج ينطلق من المعنى الذي يقدمه الأفراد لفعلهم أو فعل غيرهم، ومن جهة أخرى ينطلق من الفعل أو النشاط على مستوى الإطار الذي تسجل فيه الانسابات Attributions، ومن جملة النظريات التي تصنف ضمن نظريات الفهم هناك مثلا: نظرية الاختلاط التفاضلي، نظرية الأنومي، نظرية الثقافات الفرعية الجانحة أو المنحرفة.

2 - تصنيف كل من الأستاذ جريشام سايكس "Sykes"، والأستاذ رونالد أكرز "Akers"، والأستاذ ترافس هارتشي "Hirshi"، حيث أنهم يصنفونها إلى ثلاث مجموعات صغيرة، وهي:

أ - النظريات المتصلة بنظريات التعلم الاجتماعي<<... تؤكد على أن الانحراف هو حصيلة خبرات معينة يكتسبها الشخص كأفكار ووجهات نظر ومواقف وبواعث تدفع الفرد إلى الانحراف>>[20]. ضمن هذه المجموعة هناك نظرية الاختلاط التفاضلي.

ب - النظريات التي تتصل بموضوع الضبط الاجتماعي: <<... هذه النظريات لا تضع بين أيدينا البواعث الأساسية التي تدفع الأفراد إلى الانحراف بل هي تشير فقط إلى أن الفرد قد ينحرف عن المعايير إذا لم يمنعه الآخرون الذين يهتمون لسلوكه وتصرفاته>> [21].فالفرد في ظل هشاشة أساليب الضبط الاجتماعي، يزداد عدم احترامه لرد الفعل الاجتماعي، ويصبح حر بدون كوابح اجتماعية تنظم سلوكه، وهذا ما قد يدفعه لينحرف. ومن بين هذه النظريات هناك نظرية الاحتواء لـ: و. ويكلس .

ج - النظريات التي تتصل بموضوع اللامعيارية: <<... تؤكد على أنه خلال ظروف اللامعيارية أو الأنومي أو ظروف عدم التنظيم الاجتماعي فإن الكثير من الأشخاص يعمدون إلى ارتكاب الانحراف نتيجة لما يتعرضون إليه من قلق وضغوط نفسية حادة وما يجابهون من ظروف حياتية سيئة مرهقة>>[22]. ويمكن إدراج تحت هذه المجموعة نظرية ميرتون في الأنومي.

3 - تصنيف النظريات السوسيولوجية إلى مدرستين:

أ **-** المدرسة الفرنسية**:** تسمى كذلك بمدرسة الوسط الاجتماعي وهذا لكون <<... أنصار هذه المدرسة [ينطلقون] في بحوثهم عن أسباب الظاهرة... من الوسط الاجتماعي باعتباره مصدرا لها...>>[23]. وضمن هذه المدرسة تدرج نظرية التقليد الاجتماعي.

ب **-** المدرسة الأمريكية**:** اهتم روادها كثيرا بالبيئة الاجتماعية من أجل تفسير الانحراف، <<وقد سار الكثير من العلماء في أمريكا في نفس الخط الذي يمكن أن يطلق عليه الحتمية السوسيولوجية وهذا يعني أنهم استبعدوا تماما العوامل الوراثية والعضوية عند تفسير السلوك الانحرافي....>>[24].وقد تميزت الأدبيات الأمريكية في سوسيولوجيا الانحراف بالطابع الواقعي – مثلا النظرية الإيكولوجية – في محاولة تفسير الانحراف في المجتمع (وخاصة منه الأمريكي). ومن ضمن النظريات التي تنتمي لهذه المدرسة، هناك مثلا: نظرية الصراع بين الثقافات لـ (سيلين).

انطلاقا من التصنيفات السابقة يتبين أنه ليس هناك إجماع على تصنيف معين، كذلك لا يوجد هناك تقسيم دقيق لكل هذه النظريات، لأنه في بعض الأحيان يمكن تصنيف النظرية ضمن العديد من التصنيفات العامة، مثل نظرية الأنومي فهي وضعية، ضغط، واسعة المدى، ووظيفية. سيتم على مستوى هذا الجزء من العمل اعتماد تقسيم أدبيات الطرح السوسيولوجي إلى: المدرسة الفرنسية والمدرسة الأمريكية.

أ- رواد المدرسة الفرنسية

- **جبريل تارد** : يعتبر (تارد) من علماء الاجتماع الذين يعتبرون السلوك الانحرافي سلوكا مكتسبا اجتماعيا عن طريق عملية التعلم كبقية السلوكات الاجتماعية الأخرى، حيث أن الإنسان لدينه <<... لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليدا لهم...>>[25].فطرح (تارد) يقوم أساسا على اعتبار الانحراف لا يورث بيولوجيا كما ذهب إليه لمبروزو، وإنما يورث اجتماعيا وهذا لا يعني بالضرورة إنكار دور العوامل الوراثية أو حتى النفسية، بل حتى أنه <<... بدأ مؤلفه في الإحرام المقارن بفصل عن النموذج الإجرامي Le type criminel، يعتمد فيه على نتائج بحوث الجنائي الإيطالي المعروف لومبروزو، ويحللها مؤيدا لها في بعض جوانبها وناقدا لها في بعضها الآخر>>[26].لهذا جعل (تارد) أساس تكوين الظاهرة الانحرافية ينبثق من الوسط الاجتماعي، وهذا <<... بمقتضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد التي تتم عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر بين طائفتين من الأشخاص إحداهما منشئة وأخرى مقلدة>>[27].وهذا التفسير للظاهرة الانحرافية نظّر له (تارد) في نظرية التقليد الاجتماعي، حيث جاء فيها – بالإضافة لما سبق ذكره – أن الانحراف والجريمة <<... تتطور وفق قوانين أساسية، ويخضع لها جميع أفراد المجتمع... وتسمى هذه القوانين، قوانين التقليد وهي ثلاثة...>>[28] وهي لديه على النحو الآتي:[29]

الأول: إن الأفراد يقلدون الأفراد الآخرين الذي تكون درجة الاحتكاك بهم مباشرة أكثر من الأفراد الذين يكون الاحتكاك بهم بطرق غير مباشرة.

الثاني: ان الأدنى يقلد الأعلى، فالفقراء يقلدون الأغنياء في ارتكاب الجريمة، وأن الجريمة تنتشر في المدن الكبرى ثم تقلد في الأرياف.

الثالث: أن الأساليب الحديثة تحل محل الأساليب القديمة، فالقتل الذي كان يتم بالسكين انخفض بينما ازداد معدل القتل بالمسدس.

إن التقليد الاجتماعي حسب (تارد) يكون أكثر فعالية كلما كان الاتصال مباشرا – بين المرسل لرسالة الانحراف والمستقبل لها – لأنه يوفر هامش كبير لكي يتعلم المستقبل من النموذج أو القدوة الانحرافية. أما فيما يخص اتجاه التأثير فهو ينتقل من الأقوى إلى الأضعف، ومن الأكثر إلى الأقل. وفيما يخص أساليب الممارسة الانحرافية فهي قابلة للتغيير كلما طرأت بدائل أكثر فعالية منها. لكن التقليد الاجتماعي كعملية (تعلمية – تعليمية) تبقى بحاجة لتحقيق هدفها- وهو

اكتساب و تكوين السلوك المنحرف – إلى أن يكون <<... الوسط الاجتماعي موسوما بسوء التنظيم الاجتماعي مما يتيح الاتصال بين الأفراد الأسوياء منهم والمجرمين>>(30). حيث أن الفوضى الاجتماعية تضعف من قوة أساليب ومؤسسات الضبط الاجتماعية والتي من بينها: مؤسسة الأسرة التي في غياب نجاعة أداء وظائفها في التنشئة الاجتماعية، تجعل أفرادها في استعداد نحو التوجه إلى الممارسة الانحرافية في المجتمع عن طريق عملية التقليد الاجتماعي.

بغض النظر عن جملة المآخذ الموجهة لنظرية (تارد) والتي من بينها: عجزها عن تفسير لماذا لا ينحرف كافة أفراد المجتمع في ظل توفر البيئة المناسبة للانحراف وتوفر قوانين التقليد- ستجد هذه النظرية على مستوى المدرسة الأمريكية دقة أكثر مع نظرية الاختلاط التفاضلي- يمكن مقاربتها نسبيا وهذا بتوجيه البحث نحو اعتبار أن مؤسسة الأسرة الخاصة بشخص العائد إلى الانحراف يمكن أن توفر له البيئة الاجتماعية المشجعة للانحراف وذلك مثلا: عند توفر القدوة السيئة كالأب أو الأم أو الأخ الكبير أو الأخت... في احتكاك مباشر بالعائد إلى الانحراف لما كان في طور الطفولة، هذا من جهة. من ناحية أخرى في حالة انهيار القيم والمعايير التي تقوم عليها الأسرة مما يجعل سلطتها في ضبط سلوك أفرادها هشة وغير قوية، هذا من الممكن أن يكون قد وفر للطفل – الذي أصبح عائدا – الحرية الكافية لكي يشبع حاجاته بطرق غير مقبولة اجتماعيا. والتي من بينها تقليد القدوة المنحرفة لتعلم أساليب الممارسة الانحرافية، وبالتالي أصبحت شخصية الفرد لها استعداد لكي تكتسب اجتماعيا، من الآخر المنحرف، أدبيات وقواعد الممارسة الانحرافية.

- **إميل دوركايم** : من ضمن الإبداع العلمي الذي جاء به (دوركايم) في علم الاجتماع: نظرية الأنومي أو اللامعيارية في تفسير الانحراف في المجتمع من الناحية السوسيولوجية. وقبل الخوض في أسس هذه النظرية السوسيو -إنحرافية. تعرج بعجالة على تعريف الأنومي ولو نسبيا، فالأنومي أو اللامعيارية أو اللانظامية، انطلاقا من تحليل بعض التعاريف الواردة في بعض كتب علم الاجتماع يراد بها: حالة تكون فيها المعايير الاجتماعية لا وظيفية في ضبط سلوك الأفراد، من أجل تحقيق توافقهم الاجتماعي. هذا يترتب عنه نشوء الفوضى والحيرة وانعدام الأمن –لغياب معالم سلوكية يُهتدى بها في التعامل مع الذات ومع الآخر ومع النتاج الثقافي والحضاري. وهي حالة تكون وليدة التغيرات المفاجئة والعميقة التي تحدث على مستوى التنظيم الاجتماعي (كالكوارث الاقتصادية، التغيرات الاجتماعية، والتغيرات السياسية). او هي حالة تنشأ عن تقسيم العمل الاجتماعي. و تقوم نظرية الأنومي لدى دوركايم على اساس منطلقات الأساسية وهي: حاجات الإنسان لا يمكن إشباعها كلها، لأنها لا تعد ولا تحصى. و لهذا يجب وجود تنظيم اجتماعي يلعب دور الضابط أو المهدئ Modérateur لسلوك الأفراد في المجتمع. وكذلك العمل على ضمان التوازن اللازم بين حاجات الفرد وبين وسائله المتاحة لديه. وهذا من أجل جعل الفرد متوافقا مع ثقافة مجتمعه، التي تحدد الأهداف –الثقافية – وتحدد القيم والمعايير المؤطرة لاجتماعية السلوك – مع توفير الوسائل لتحقيق تلك الأهداف(31). كذلك من الممكن أن يكون التنظيم الاجتماعي في حالة من الاضطراب هذا من شأنه أن يؤدي إلى لا وظيفية التنظيم الاجتماعي في ضبط سلوك الأفراد. و تحدث هذه الوضعية نتيجة التغيرات المفاجئة، التي تنتاب المجتمع في الوقت الذي لا يكون مستعدا للتعامل معها. أو يكون نتيجة تقسيم العمل الاجتماعي في المجتمع الحديث. بالإضافة ، تعم الفوضى والحيرة في المجتمع بالنظر إلى اختلال المعايير الاجتماعية وصراعها. هذا يجعل الأفراد لا يميزون بين السلوك السوي وبين السلوك المنحرف. أو يقومون بالسلوك الانحرافي بالنظر إلى لا وظيفية الوسائل المتاحة لديهم، وكذلك لوجوب تحقيقهم للأهداف الثقافية. كذلك ذهب (دوركايم) من خلال كتابه الانتحار إلى اعتبار أن الجريمة (والانحراف) هي ظاهرة اجتماعية اعتيادية، فهي <<... ذات منشأ اجتماعي بيئي، أي أنها تنشأ عن التنظيم الاجتماعي وما يحدث في هذا التنظيم، وما يجد عليه من تغير أو تحول. و بالطبع فإنه لا يتأتى فهم الجريمة إلا بفهم المجتمع وعلاقاته وثقافته في زمان ومكان محددين>>(32). فحسب (دوركايم) المجتمع عن طريق التنظيم الاجتماعي هو الذي يصنع الانحراف عن طريق وضع الضوابط السلوكية القائمة على القيم والمعايير الاجتماعية، التي

ترسم السلوك المقبول اجتماعيا، فكل شخص يتجاوز هذا المسار يعتبر منحرفا أو مجرما.كذلك اتفق (دوركايم) مع ما ذهب إليه (تارد) لما اعتبر السلوك الانحرافي هو سلوك مكتسب من قبل الفرد في المجتمع، وهذا بالنظر لكينونته الاجتماعية[33].

بغض النظر عما وجه إلى (دوركايم) من نقد – لاعتباره أنه بمجرد استمرارية الظاهرة الانحرافية فهي طبيعية... – إلا أنه وانطلاقا من هذا البحث، يمكن اعتبار ولو مسبقا أن الحالة التي يتواجد فيها العائد إلى الانحراف هي تكون نتاج ظروف المجتمع الأنومية، والتي جراء الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية والأخلاقية، جعلت الضبط الاجتماعي في المجتمع يتصف بالهشاشة و اللاوظيفية في تسيير السلوك لدى الأفراد، وهذا في ظل اندفاع العائد إلى الانحراف نحو إشباع حاجاته، متجاوزا بذلك قيم ومعايير المجتمع . من ضمن الظروف الأنومية في المجتمع، هناك مثلا: الظروف الأسرية (الاقتصادية – المدنية – العلائقية...) والظروف الشخصية للعائد إلى الانحراف (الماضي الإنحرافي، المستوى التعليمي، الظروف الصحية...).

يجب الاشارة الى أن الأنومي هي نظرية سوسيولجية، نشأت على يدي (دوركايم) كإرهاص فكري، ولكنها نضجت فكريا مع طرح روبرت ميرتون، الذي سيتم التعرض إلى بعض ما جاء به على مستوى المدرسة الأمريكية.

ب- رواد المدرسة الأمريكية

- **إدويـن سذرلانـد**: ينطلق صاحب نظرية الاختلاط التفاضلي ، في تفسيره للسلوك الانحرافي كظاهرة اجتماعية، من اعتباره سلوك مكتسب اجتماعيا عن طريق التعلم، فهو ليس نتاج الوراثة.<< فالفرد يتعلم هذا السلوك من اختلاطه بغيره عن طريق مجالستهم، فالشخص الذي لم يتعلم السلوك الإجرامي لا يستطيع إتيانه... وعليه يمكن القول بأن شروط إنتاج الجنوح حسب (سذرلاند) تتحدد في التعلم والاتصال والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد...>>[34]. والاتصال هنا عند (سذرلاند) هو بمثابة جزء أساسي في عملية اكتساب السلوك الإنحرافي. ويركز صاحب النظرية على الاتصال المباشر بين أفراد الجماعة التي تربط بينهم علاقات وثيقة الصلة وحميمية[35]. حيث أن الارتباط الشخصي –حسب سذرلاند- الوثيق << ... بجماعة يسود فيها عدم احترام القانون أفعل في التدريب على الجريمة من صور الاتصال غير المباشر بها عن طريق الاطلاع والمشاهدة عن بعد مثلا>>[36].

السلوك الانحرافي يحدث جراء غلبة تواجد النموذج الخاص بالسلوك الانحرافي، وهذا أمام ضعف عرض تواجد السلوك السوي. أي بمعنى أن<< ... إذا كانت المواقف سلبية نحو الجريمة، فالفرد لن يقع في السلوك الإجرامي، أما إذا كانت المواقف إيجابية أي تشجع السلوك الإجرامي– كجماعات رفاق السوء والعصابات – فإن الفرد سيقوم بارتكاب هذا السلوك الإجرامي>>[37].

لا يقتصر الطرح على مستوى النظرية عند حدود التركيز على الانتقال الانحرافي كعملية اجتماعية، وإنما يذهب إلى القول أنه من أجل حدوث هذا الانتقال الثقافي بين الأفراد، يجب توافر اللاتنظيم الاجتماعي << ... الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين>>[38].

انطلاقا مما سبق يعتبر طرح (سذرلاند) محاولة لتفسير الظاهرة الانحرافية من زاويتين أو وفق مستويين: المستوى الأول الخاص بالجانب النفسي للفرد، والمستوى الثاني الخاص بالمجتمع وهي محاولة - من صاحب النظرية – أن يحقق << ... التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية عند دراسة السلوك المنحرف>>[39].

من اجل توضيح أكثر للبعد النفسي (الفردي) لدى (سذرلاند) في معالجته للظاهرة الانحرافية، فهو يرى في حالة انتماء الفرد لجماعة اجتماعية لا يترجح على مستواها أي من الموقفين: السلبي المنفر للفرد عن الإقدام على الممارسة الانحرافية، أو الإيجابي المشجع والمحفز على التوجه نحو الانحراف << ... وهنا يكون لذات الفرد دور في توجيه سلوكه نحو إتباع النظام والبعد عن الجريمة...>>[40].

من المرتكزات الأساسية لنظرية الاختلاط التفاضلي، هو أن هذا الاختلاط أو الارتباط نسبي، وهذا بالنسبة للنموذج الانحرافي أو النموذج السوي، يتحدد انطلاقا من أسبقية، واستمرار (تكرار)، وعمق التأثير الموجه من أحد النموذجين صوب الفرد. <<... فأسبقية التأثير تعني أن الفرد يتأثر منذ فجر حياته بالسلوك السائد في مجموعة معينة هي أسرته وقد يكون هذا السلوك متفقا مع القانون وقد يكون مخالفا له... أما استمرار التأثير فيعني أن الفرد قد يتصل بمجموعات مختلفة ولكن استمرار اتصاله بمجموعة يسود فيها السلوك الإجرامي يؤدي إلى تأثره بهذا السلوك فيدفعه ذلك إلى ارتكاب الجريمة. أما من حيث عمق التأثير فيعني مدى حدة وقوة وفاعلية تأثير المجموعة المخالطة للفرد في سلوكه الإجرامي>>(41).

انطلاقا من هذا الطرح السابق، يمكن استنتاج قضية جوهرية أخرى على مستوى هذه النظرية، إذ ما جاء به (سذرلاند) لا يعتبر نظرية انحرافية في كيفية تعلم السلوك الانحرافي عن طريق المخالطة وفقط، وإنما هي نظرية خاصة كذلك بإمكانية تعلم السلوك السوي عن طريق المخالطة النسبية، وفي هذا المجال يقول (دونالد كريسي) أن هذه النظرية <<... لا تعني أن السلوك الجانح والإجرامي يحدث بسبب الصحبة السيئة، ففهمها على هذا الأساس يعتبر تبسيطا مخلا جدا لها. فالمخالطة الفارقة تعني نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية الإجرامية والأنماط السلوكية غير الإجرامية>>(42).

تعتبر نظرية الاختلاط التفاضلي نظرية سوسيولوجية- هناك من يصنف هذه النظرية على أنها (نفس – اجتماعية)، إلا أن حسب تقدير الباحث هي سوسيولوجية متعددة العوامل لاعتمادها للبعد النفسي والبعد الاجتماعي مع تغليب دور البيئة الاجتماعية في ذلك- ذات طرح متعدد العوامل، جديرة بالتقدير العلمي لكون صاحبها حاول أن يفسر الانحراف الاجتماعي <<... في ظروف أو أماكن ليس متوقعا أن يوجد فيها للوهلة الأولى، مثل انتهاك القانون من قبل الأشخاص الذين نشأوا في بيئات غنية أو الذين يحصلون على احتياجاتهم المادية بسهولة>>(43).

بغض النظر عن اعتبار هذا الطرح النظري موجه لتفسير ذلك السلوك المنحرف المنظم، أكثر من تفسير تلك الانحرافات العرضية أو بالعاطفة(44). يمكن محاولة قراءة ظاهرة العود إلى الانحراف من عدة زوايا وفق هذا الطرح: أن الشخص ينساق نحو الانحراف والعود إليه نتيجة: أسبقية واستمرارية، وقوة تأثير النموذج المشجع على الانحراف لديه وهذا أمام ضعف فعالية النموذج السوي كبديل سلوكي. كذلك من الممكن أن تكون ظاهرة العود إلى الانحراف كممارسة اجتماعية تتصف بجملة من الظروف الأسرية، الخاصة بالشخص العائد إلى الانحراف المشجعة على الانحراف بتوفر النموذج أو القدوة الانحرافية أو الموجهة نحو تعلم الانحراف، في ظل غياب أو انحلال سلطة الضبط الاجتماعية على مستوى هذه المؤسسة الاجتماعية، وهذا كله بطبع التنشئة الاجتماعية الموجهة للفرد داخل الأسرة بجملة من الخصائص. من الممكن كذلك أن يرجع استمرار الشخص في انتهاج الانحراف كوسيلة لإشباع حاجاته، إلى الاستعداد الشخصي الذي هو نتاج البيئة (النفس - اجتماعية).

- **روبرت ميرتون**: ينطلق في تفسيره لحدوث السلوك الانحرافي، من أنه عبارة عن نتاج لإفراز المجتمع، حيث يعتقد أنه في غالبيته <<... لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط، ولكنها على العكس تشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره>>(45). بهذه المعالجة لا يخرج (ر. ميرتون) عن التوجه العام لطرح المدرسة السوسيولوجية في تبنيها أن الانحراف هو نتاج البيئة الاجتماعية بالأساس، حيث أن خروج الفرد عن أساليب الضبط الاجتماعي هو راجع للثقافة والتنظيم الاجتماعي.

يندرج هذا المنطلق التفسيري لدى (ميرتون) ضمن إطار فكري، وضعه في شكل نظرية تقوم على مفهوم الأنومي أو اللامعيارية، حيث يرى انطلاقا من هذه النظرية أن المجتمع الأمريكي <<... لا يهيئ لأفراده الفرص المتساوية لاستخدام الوسائل اللازمة لتحقيق النجاح المطلوب وذلك بسبب وجود بعض الفوارق العنصرية والطبقية التي قد تقود أصحابها إلى التماس بعض الطرق غير القانونية لتحقيق نجاحاتهم>>(46).فالمجتمع الأمريكي عن طريق نظامه الثقافي يعمل بقوة على

دفع وتحفيز أفراده نحو تحقيق الأهداف الثقافية والنجاح المشروع في المجتمع، لكن في الوقت ذاته لا يفسح المجال بصفة عادلة أمام جميع الفئات الاجتماعية، للاستفادة من الوسائل المشروعة مجتمعيا، بحيث <<... يغلق السبيل في وجوه قطاعات معينة من السكان للوصول إلى هذه الأهداف وهذا ما يؤدي إلى نشأة السلوك المنحرف على نطاق واسع>>(47).

حيث أن في ظل لا تكافؤ الفرص – أمام فئات اجتماعية معينة – للاستفادة من الوسائل لتحقيق الأهداف، تبرز في المجتمع وضعية أنومية، هي بالأساس نتاج الصراع الدائر فيما بين إشباع الحاجات لدى الأفراد عن طريق تحقيق تلك الأهداف الثقافية من جهة، وبين حجم ومستوى الوسائل المتاحة لهم، على مستوى النظم الاجتماعية، لإنجاز تلك الأهداف الثقافية. هذه الوضعية المجتمعية من شأنها أن تدفع بهؤلاء الأفراد – في مسيرة محاولاتهم المتكررة في سبيل تحقيق طموحاتهم المشروعة مجتمعيا – نحو البحث عن بدائل مختلفة لمواكبة هذه الوضعية، يصطلح على تسميتها بأنماط التكيف، وهي بالأساس أنماط انحرافية في أغلبها، وهذه الأنماط هي:(48)

- إذا تقبل الفرد كلا من الأهداف والوسائل، فإن نمط السلوك الواقع هو (التوافق)، وهذا أكثر أنماط التكيف شيوعا.
- إذا تقبل الفرد الأهداف ولكنه رفض وسائل تحقيقها، فإن نمط السلوك الواقع هو (الإبتكاري)، وهو سلوك منحرف، وهنا تظهر وسائل متاحة بصورة أكبر وأسرع لتحقيق الأهداف.
- إذا نظر الفرد للأهداف على أنها غير مهمة (أي رفض الأهداف) ولكنه قبل الوسائل، فإن نمط السلوك الواقع هو (الشعائري)، وهو سلوك منحرف. وفي هذه الحالة فإن اهتمام الفرد سيكون بالوسائل أكثر من الأهداف.
- إذا رفض الفرد كلا من الأهداف والوسائل فإن نمط السلوك الواقع هو (الانسحابي) وهو سلوك منحرف، والشخص الذي يمارس هذا السلوك توقف عن الكفاح أو السعي من أجل تحقيق الأهداف، بل توقف عن الاستمرار في تيار الحياة العادية.
- إذا رفض الفرد كلا من الأهداف والوسائل، ثم استبدلها بأهداف ووسائل أخرى، فإن السلوك الواقع هو "التمردي"، وهو سلوك منحرف. فالفرد هنا يرفض الوضع القائم عليه المجتمع، ويحاول أن يخلق شكلا جديدا للمجتمع.

بغض النظر عن كون أن نظرية الأنومي عند (روبرت ميرتون) هي مفصلة بالأساس على مقاس المجتمع الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى هي – حسب بدر الدين علي <<... لا تهتم بالحرمان الاقتصادي بصفة مطلقة بل تهتم بالحرمان كما هو منسوب إلى مستوى طموح معين>>(49). إلا أنه يمكن معالجة الشخص العائد إلى الانحراف – على مستوى هذه النظرية – بأنه شخص يتواجد من الناحية المجتمعية في حالة أنومية، وهذا بالنظر إلى أنه يحاول جاهدا تحقيق النجاح، عن طريق بلوغ الأهداف الثقافية المشروعة، ولكن بالنظر لكون النظم الاجتماعية في المجتمع حرمته من الوسائل المشروعة لإنجاز ذلك، يمكن أن يفسر توجهه – في سبيل إثبات وجوده الاجتماعي – نحو انتهاج الانحراف كبديل سلوكي، يضمن له مكانة في المجتمع، وحتى لو كانت غير معترف بشرعيتها من الناحية النظامية (الرسمية).

هذا البديل السلوكي – النمط المتكيف على حد تعبير ميرتون – بحسب تنوعه يمكن أن يصنف على ضوئه العائد إلى: (عائد مبتكر) لوسائل انجاز الأهداف وتحقيق الطموحات. كما قد يكون (عائد شعائري)، حيث أنه يتبنى الوسيلة المتوفرة كما هي، ولكنه يتجاوز تلك الأهداف الثقافية المحددة من قبل المجتمع. ومن الممكن أن يكون (عائدا انسحابيا) لما يرفض كل من الهدف والوسيلة، ويفضل العزلة والانطواء. ومن المحتمل أن يصبح (عائدا متمردا)، لأنه تجاوز تلك الأهداف الثقافية والوسائل المتاحة اجتماعية، وسن لذاته بدائل تكيفية لكل منهما*.

بعدما تمت معالجة بعض الجوانب المتعلقة بالطرح النظري فيما يخص نظرية الأنومي عند كل من (دوركايم) على مستوى المدرسة السوسيولوجية الفرنسية، و(ميرتون) على مستوى المدرسة السوسيولوجية الأمريكية، يمكن اعتبار أن هناك بعض الاختلاف النظري ما بين معالجة هذين العالمين – حسب تقدير الباحث –وهذا بالرغم من أنهما اللذان نظّرا لهذه

النظرية. حيث أن (دوركايم) يرى الأنومي: على أنها حالة من الفوضى ولا فعالية أساليب الضبط الاجتماعي وضبابية المرجعيات السلوكية في قولبة وتأطير حاجات الأفراد، التي تصبح غير قابلة لإشباعها بصفة كلية على مستوى المجتمع، وهذا في ظل ظروف وأزمات مجتمعية (أخلاقية، أسرية، اقتصادية...) تنتاب البناء الاجتماعي فجأة. وفي ظل هذا كله تتوافر الظروف المشجعة لبروز الانحرافات الاجتماعية، في ظل عجز مؤسسات الضبط الاجتماعية -من بينها الأسرة – في احتواء هذا الانفجار السلوكي.في حين أن (ميرتون) الأنومي لديه: هي وضعية اجتماعية يتواجد فيها الأفراد في المجتمع، نتيجة فرض الثقافة المجتمعية لجملة من الأهداف الثقافية، التي من الضروري تحقيقها لإنجاز النجاح في المجتمع، ولكن بصفة غير عادلة لم توفر النظم الاجتماعية وسائل تحقيق تلك الأهداف، أمام جميع فئات المجتمع، إذ هي كوسائل متاحة بصفة هينة لبعض الفئات في المجتمع فقط. وفي ظل هذه الظروف المجتمعية، يتوجه بعض الأفراد المحرومين من الاستفادة من وسائل تحقيق النجاح المشروع، إلي تبني مرجعيات سلوكية – لتحقيق المكانة الاجتماعية – تتجاوز وتخترق تلك الضوابط الاجتماعية التي سنها المجتمع.

- **كليفاورد شو**: قدم دراسات سوسيولوجية في تفسير الانحراف في المجتمع الأمريكي، بصنف هذا الانتاج العلمي ضمن المدخل الإيكولوجي في تفسير الانحراف الاجتماعي. مع العلم أن الدراسات الإيكولوجية الاجتماعية، فيما يخص دراسة ظاهرة الانحراف ومظاهرها – على مستوى المجتمع الأمريكي – قد عرفت تطورا ملحوظا وذلك اعتبارا من العشرينات والثلاثينات من القرن 20 م. حيث <<... تركزت هذه الدراسات بوجه خاص في مدينة شيكاغو التي اتخذت بمثابة وحدة للدراسة وتحليل الظواهر الانحرافية... ومن ثم اتخذت نموذجا للعديد من الدراسات والبحوث....>>[50]. ويصنف عدنان الدوري <<... دراسات الأستاذ الأمريكي "كليفاورد شو"... من أبرز الدراسات الإيكولوجية الأمريكية على العموم. لقد بدأ "شو" دراساته الإيكولوجية المختلفة لمدينة شيكاغو منذ عام 1930>> [51].

ينطلق (شو) في معالجته الإيكولوجية للانحراف من فرضية أساسية: <<نسبة الجنوح تتفاوت باختلاف بعد المنطقة أو قربها من قلب المدينة وعن المركز الصناعي للمدينة>>[52].و قد توصل إثر دراساته الميدانية إلى جملة من النتائج، من بينها:<<... نسبة الجنوح تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عن قلب المدينة متجهين نحو ضواحيها، وأن أعلى نسبة للجنوح هي في تلك المناطق التي تحيط بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو. فهو يرى أن هذه المناطق بتركيبها المادي والثقافي الخاص، تظهر لنا أعلى نسبة لجنوح الأحداث من جهة، وأعلى نسبة للعود إلى الجريمة من جهة أخرى>>[53].

لم يقف الطرح لدى (شو) عند عتبة اكتشاف التوزيع الجغرافي أو الخرائطي للجنوح والانحراف في مدينة شيكاغو، بل تعمق نحو إيجاد تفسير إيكولوجي لهذه الظاهرة الاجتماعية، فهي <<... تصاحب طبيعة الحياة العصرية التي تتميز بها الحياة في المدن الكبيرة، وخاصة في الأحياء... التي تتكون منها المدينة>>[54]. ويعتبر هذا التفسير بمثابة معالجة كلية لظاهرة الانحراف على مستوى المجتمع ككل، وهذا كنتاج لعملية التغير التي تشمل المجتمع بصفة عامة.

لكن (شو) برفقة زميله (هـ. مكاي) ذهب أبعد من هذا التحليل العام في معالجة الانحراف وتوزيعه في مناطق معينة في المجتمع دون أخرى. حيث اعتمدا على نظرية الانتقال الثقافي، في محاولة تفسير انتقال القيم والمعايير الاجتماعية – كنتاج ثقافي – بين الأفراد والجماعات، وهذا بعدما سجلا ملاحظة أن <<... بعض مناطق مدينة شيكاغو الأمريكية تحافظ على معدلات ثابتة من الجنوح وذلك خلال فترات زمنية متعاقبة رغم ما تتعرض له هذه المناطق من تغيرات ديموغرافية (سكانية) كثيرة. وهما يفسران ذلك بأن الجريمة وجنوح الأحداث تنتقلان ثقافيا من جماعة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر بحيث تحافظ معدلات الجريمة والجنوح على مستوياتها. ويتم هذا الانتقال الثقافي من خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد والجماعات على السواء>>[55].يعتبر العالمان (ك. شو) و(هـ. مكاي) أن هذا الشكل من الانتشار الثقافي الداخلي – الانتقال الثقافي بين الأفراد والجماعات – يجعل مصداقية وفعالية مؤسسات الضبط الاجتماعي تحت المحك، وهذا بالنظر لضعف سلطتها على مستوى هذه المناطق التي تتميز بانتشار الانحراف بها[56]. وهذا في ظل

تتويج الثقافة الخاصة بتلك المنطقة الانحرافية – كثقافة هامشية – في صراعها أمام ثقافة الجماعة الحاكمة. فتصبح بالتالي النماذج السلوكية الانحرافية هي الأكثر انتشارا – في مثل هذه المناطق – وتوزيعا ومصداقية لدى أفراد هذه المناطق من المدينة، وهذا من الممكن أن يفسر قوة تأثير هذه النماذج السلوكية الانحرافية على الأفراد الآخرين – غير المنحرفين – في منطقة الانحراف. ومن جهة أخرى قد يوضح سهولة انتقال القيم والمعايير الخاصة بالثقافة الهامشية، وتقبلها كبديل مرجعي لسلوكهم، أمام إملاءات الثقافة العامة في المجتمع.

بغض النظر عما وجه لطرح (شو) الإيكولوجي والثقافي من نقد: وهو عدم ثبوت حتمية تأثير الظروف الإيكولوجية السيئة، التي تميز منطقة أو حيز معين – من ظروف اقتصادية، وصحية، عمرانية، ديموغرافية، أمنية... إلخ – على نمو الانحراف وانتشاره بين أفراد تلك المنطقة أو الحي، فرغم تلك الظروف السيئة يوجد كذلك أفراد يمتثلون للثقافة العامة. إلا أنه يمكن إجراء قراءة سوسيولوجية لموضوع العود إلى الانحراف في ضوء المعطيات الإيكولوجية والثقافية السابقة الذكر، وذلك على النحو التالي: يمكن اعتبار العود إلى الانحراف كسلوك منحرف هو نتاج البيئة الاجتماعية، التي تتميز بظروف إيكولوجية سيئة: اقتصادية، صحية، عمرانية، ديموغرافية، تعليمية، ضبطية (هشاشة مؤسسات الضبط الرسمية منها وغير الرسمية)...إلخ. في ظل هذه الظروف السيئة السلبية أمام توافق وإعادة إدماج المنحرف السابق في المجتمع، من جهة، ومن جهة أخرى الإيجابية لإثارة وتشجيع عودته إلى عالم الانحراف من جديد، يجد العائد إلى الانحراف ذاته في انجذاب مستمر نحو اللإمتثال و اللاتوافق الاجتماعي بفعل كثرة الظروف الإيكولوجية الطاردة. يعتبر العود إلى الانحراف (كفعل اجتماعي) مكتسب ومتعلم، عن طريق عمليات الانتقال الثقافي للقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية، في ما بين الأشخاص والجماعات.

- **هورتون ولزلي**: من الأعمال السوسيولوجية في سبيل إيجاد تفسير علمي لموضوع الانحراف في المجتمع، هناك العمل النظري المحترم لكل من العالمين: (ب. ب. هورتون P. B. Horton) و(ج. ر. لزليG. R.Leslie) حيث توجت أبحاثهما بوضع نظرية مشتركة، تعنى بتفسير الظاهرة الانحرافية، وفق معالجة نظرية متعددة العوامل، أو ما ذهب إليه العالمان على أساس ثلاث مداخل تفسيرية وهي:

مدخل الانحراف الشخصي: يُعالج الانحراف في هذا المستوى من التحليل باعتباره فشل يرجع – يتعلق أساسا بالشخص المنحرف – إلى عجزه <<... في التوافق مع القيم والمعايير والممارسات السلوكية داخل المجتمع. وبدلا من الامتثال للقواعد السائدة يخرج عليها بشكل انحرافي>>[57]. فالانحراف وفق هذا الطرح هو شخصي، حيث يفسر في ضوء المعطيات المتعلقة بشخصية الفرد من الناحية النفسية والعضوية، تجاوزه للقواعد الخاصة بالسلوك الاجتماعي المقبول.

مدخل صراع القيم: يُنظر إلى الانحراف وفق هذا المدخل كنتاج لصراع قيمي، حيث يمكن انطلاقا من هذا المبدأ تفسير <<... العديد من الجوانب الانحرافية في المجتمع الناتجة عن قيم متصارعة. فإذا ما تضاربت القيم حول بعض الجوانب السلوكية (التي يعتبرها البعض انحرافية بينما ينظر إليها آخرون على أنها سوية) وما ينبغي أن تتخذ إزاءها من تدابير تكون فرصة لظهور السلوك الانحرافي>>[58]. الطرح النظري على مستوى هذا التناول القيمي يتجاوز مجرد كون الانحراف هو ذو منبع شخصي، وهذا يسلط الضوء على كون الانحراف من الممكن أن يكون نتاج ضبابية ولا فعالية القيم التي تنبثق منها المعايير والقواعد السلوكية في المجتمع. وهذه الحالة هي حصيلة الصراع بين قيم الجماعات في المجتمع، والتي في الغالب لا تمثل نُسخا طبقا للأصل، فهي مختلفة فيما بينها إلى درجة التناقض والتعارض. وهذا من شأنه أن يخلط الأوراق أمام الشخص، وهذا لفقدانه المرجعية الواضحة في تحديد سوية سلوكه، وقد يدفعه هذا إلى الانحراف.

من مواطن الصراع القيمي في المجتمع هو ذلك الصراع <<... الذي يحدث لدى الأفراد أثناء عملية التنشئة الاجتماعية في إطار الثقافة التي يعيشون فيها. فالصراع بين بعض القيم التي تلقاها الإنسان مثل الصدق والأمانة، من مختلف القنوات القائمة على عملية التنشئة الاجتماعية كالمدرسة والبيت والأقران وبين ما يجده في الممارسات الواقعية،

يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه القيم، الأمر الذي يفتح الباب ويمهد للانحراف بعيدا عنها. وذلك على أساس أن الانحراف هو المدخل المناسب للتعامل مع الواقع>>[59] انطلاقا من هذا الطرح، يتبين من جديد أن مضمون العملية الخاصة بالتنشئة الاجتماعية عندما يكون غير واضح ومفصول فيه على مستوى الجماعات الرئيسية، على الأقل: الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، بحيث كل جماعة اجتماعية تقدم رسالة قيمية تختلف بل حتى تتعارض مع بقية الرسالات لدى الجماعات الاجتماعية الأخرى – يفقده ذلك الدلالة والمصداقية لدى الأفراد المستقبلين لمضمون الرسالة القيمية. وهذا من شأنه أن يمهد الظروف لكي يتوجه الأفراد إلى انتهاج أسلوب سلوكي منحرف مقارنة بالقيم الثقافية العامة في المجتمع، ولكنه ذو مصداقية في الحياة الواقعية لدى الأفراد.

مدخل التفكك الاجتماعي: انطلاقا من هذا المدخل يعالج الانحراف <<... في ضوء حركة المجتمع أو في ظل عمليات التغير الاجتماعي ونتائجه فارتفاع معدل الجرائم داخل المجتمع يعد نتيجة لتزايد معدلات تغيره>>[60]. و يقدم هذا المدخل تفسيرا أكثر شمولا، مقارنة بالطرح السابق على مستوى مدخل الصراع القيمي، إذ يرتقي في معالجة الانحراف إلى مستوى السياق الكلي لحركية أنظمة المجتمع، ويجعل تزايد وتيرة تغير المجتمع السبب في ارتفاع حجم الجرائم فيه ويُفسر ذلك باعتبار أن <<... التغير السريع يؤدي إلى ضآلة تمسك أفراد المجتمع بالقيم والتقاليد نتيجة لظهور مواقف وظروف جديدة تتطلب التوافق معها بصورة مختلفة... هذا من شأنه أن يحدث تفككا في بناء المجتمع وفي نماذج العلاقات السائدة بين أجزاء جماعاته الاجتماعية وبين هذه الجماعات وبعضها البعض>>.[61] وفي ضوء هذا التفكك الاجتماعي أو اللاتنظيم الاجتماعي يمكن فهم تعطل فعالية أساليب الضبط، التي كانت تمارس بنجاعة دورها – فيما سبق – في ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، والذي نجم عنه – هذا العطب – بروز أشكال انحرافية في المجتمع.

انطلاقا من معطيات نظرية (هورتون ولزلي) المتعددة المداخل التفسيرية لظاهرة الانحراف في المجتمع، يمكن إجراء نوع من المقاربة السوسيولوجية ما بين طرح هذه النظرية وموضوع الدراسة (العود إلى الانحراف)، وذلك فيما يخص عدة نقاط: العائد إلى الانحراف يتجاوز الضوابط السلوكية في المجتمع، وهذا حصيلة عدم تمكنه أو عجزه الشخصي في الامتثال للقيم والمعايير في المجتمع. و بالنظر للتناقض بين ما يتلقاه الشخص على مستوى مؤسسة الأسرة – وما تتميز به من ظروف متنوعة (اقتصادية، مدنية، إيكولوجية، ديموغرافية...) وما تمارسه من تنشئة اجتماعية – وما يجده على مستوى المجتمع من قيم أخرى تمارس واقعيا، هذا قد يجعله (كشخص عائد إلى الانحراف) يفقد الثقة في جدوى ومصداقية مضمون التنشئة الاجتماعية، ومن الممكن أن يسهل عليه انتهاج السلوك الانحرافي الذي يعتقد الشخص العائد إلى الانحراف أنه ذو دلالة ومصداقية وفعالية في المجتمع. كذلك يمكن اعتبار العود إلى الانحراف كظاهرة اجتماعية هي نتاج التفكك الاجتماعي، الناجم عن حركية سريعة شملت البناء الاجتماعي والبعد العلائقي بين الأفراد والجماعات في ظل عدم تمكن أساليب الضبط الاجتماعي عن مواكبة هذا التغير السريع. هذا التفكك الاجتماعي يمكن ملاحظته على مستوى مؤسسة الأسرة التي في ظل هذه الظروف المجتمعية من الممكن أنها فقدت سلطتها الضابطة في مراقبة السلوك لدى أفرادها، وهذا ما يمكن أن يفسر استمرار تمادي الشخص في الانحراف في ظل لا فعالية الأسرة كمؤسسة ضابطة في احتواء وتوجيه ورعاية أفرادها من بينهم العائدين إلى الانحراف.

ينبغي الإشارة إلى أن المساهمة النظرية في ميدان التفسير للظاهرة الانحرافية على مستوى الإنتاج السوسيولوجي الأمريكي لا يتحدد – فقط – بما جاء على مستوى هذا البحث من معالجة: تعلمية لدى (سذرلاند)، وأخرى أنومية لدى (ميرتون) وكذلك إيكولوجية وثقافية عند (ك. شو)، وكذا متعددة المداخل لدى كل من (هورتون ولزلي). فأدبيات الطرح السوسيولوجي الأمريكي أوسع بكثير من ذلك –مع العلم أن ما تم عرضه يُعتبر جد مهم على مستوى هذا الطرح – وهذا في ظل أهمية مساهمات نظرية أخرى، ذات مكانة علمية محترمة من بينهما: نظرية صراع الثقافات لـ (ثورستن سلين)، ونظرية الوصم الاجتماعي لـ (هوارد بيكر).

- **ثورستن سلين** :من خلال تنظيره لنظرية الصراع بين الثقافات في تفسير الانحراف في المجتمع، ركز على أن بالنظر لكثرة انتماءات الفرد في المجتمع للعديد من الجماعات الاجتماعية: الأسرة، شلة الأصدقاء، النادي<< ... يجعل الفرد الاجتماعي في نزاع داخلي من اجل محاولة التوفيق بين الثقافات الفرعية المتناقضة فيما بينها من جهة والمتضاربة مع ثقافة المجتمع الكلي، وهو حائر كيف يضبط سلوكه بالنظر لهذه المرجعيات السلوكية المتعددة والمتضاربة>>(62). وهذا ما من شأنه أن يولد الانحراف لديه ككائن اجتماعي. في ظل تعدد المرجعيات الثقافية الداخلية في المجتمع، وتصارعها مما يفقدها على مستوى الفرد المصداقية والقوة في تعزيز السلوك المتوافق لديه.

على ضوء ما تقدم، يمكن رؤية الشخص العائد إلى الانحراف على أنه شخص تميزت مراحل حياته بتعددية مرجعية ثقافية في ضبط السلوك داخل المجتمع، هذه التعددية غير المتجانسة فيما بين تركيباتها من الممكن أن تكون قد أفقدته السبل السوية في تقدير (تقييم) وتفرقة السلوك المنحرف عن ذلك الممتثل. وهذا في ظل صراع داخلي من أجل محاولة التوفيق فيما بين المرجعيات الثقافية غير القابلة للتوفيق مع غيرها من مرجعيات ثقافية.

- **هوارد بيكر**: كذلك من النظريات المحترمة سوسيولوجيا على مستوى الطرح الأمريكي، هناك نظرية الوصم الاجتماعي لدى (هوارد بيكر). وهي تركز بالأساس على أن الظاهرة الانحرافية << ... نسبية غير ثابتة تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة وتنشأ بحكمها إذ أن الجماعة هي التي تعتبر بعض أشكال السلوك خروجا كبيرا على قواعدها ومعاييرها التي يرتضيها. لذلك يوسم فاعلها بوسمة الخروج على المجتمع. أو بالأحرى الخروج على قواعد الجماعة ومعاييرها>>(63). هذا الطرح يركز على القسم الأول في مدخل نظرية الوصم الاجتماعي؛ حيث يعالج هذا القسم لماذا وكيف يتم وصم أفراد معينين بصفة أو بوصمة الانحراف؟ فهو يمثل بالأساس نتاج ردة الفعل الاجتماعي. في حين هناك قسم آخر لهذه النظرية يعالج << ... تأثير التسمية على السلوك المنحرف المترتب على ذلك>>(64). وهنا يبرز جانب آخر مهم في طرح هذه النظرية، وهو اعتبار أن الانحراف – من زاوية أخرى – هو نتاج تطبيق أو إصدار هذا التعريف المجتمعي على الشخص.

على ضوء هذه المعالجة النظرية لـ (هـ. بيكر) يمكن إجراء قراءة سوسيولوجية – متواضعة – لموضوع العود إلى الانحراف من زاويتين: من الممكن أن يكون الشخص العائد إلى الانحراف قد تعرض قبل مآله الأخير نحو الانحراف إلى وصمة اجتماعية انحرافية، ساهمت في عدم رجوعه إلى الامتثال للقواعد السلوكية، مسهلة أمامه بذلك كل الظروف لينساق من جديد وراء مغريات عالم الانحراف. حيث في حالة العائد إلى الانحراف قد مر بمؤسسة القضاء ووجهت له عقوبة، فهو حتى عندما ينفذها، لا يزال ككائن اجتماعي متابعا من طرف هذه اللعنة الاجتماعية، وكأن الجزاء القانوني – في هذا المثال – ليس كاف لدى أفراد المجتمع لتقبل توبة ذلك المنحرف السابق، فهو يظل مجرما إلى ما لا نهاية – على الأقل لدى البعض منهم، وهنا يبرز التساؤل التالي:هل وضعية المعنون أو الموصوم بالصفة الانحرافية، وما تتضمنه هذه الوضعية من ظروف نفسية واجتماعية واقتصادية سيئة ومنفرة ساهمت في توجيه الشخص التائب (المنحرف السابق) إلى معاودة الانحراف: كردة فعل – هذه المرة منه شخصيا – على المغالاة في عقابه ونبذه من أن يتواجد ككائن إنساني داخل المجتمع؛ وذلك يتجسد لما تُوصد أمام التائب سبل وإمكانية إعادة الاندماج في المجتمع؟. من جهة أخرى، يمكن معالجة العود إلى الانحراف انطلاقا من افتراض أن الشخص المعاود للانحراف رغم أنه ارتكب بعد انحرافه الأول فعلا معاقب عليه مجتمعيا (بصفة رسمية أو غير رسمية) إلا أنه لم يتعرض للتصنيف ضمن المعاقبين. وعليه يمكن طرح السؤال التالي: هل ياترى عدم تعرض الشخص العائد إلى الانحراف للعقاب الاجتماعي الذي يُصنف في ضوئه على أنه منحرفا – وبالتالي يُوصم بوصمة المنحرف – هي ميزة شخصية يتصف بها ذلك العائد؟

خلاصة :

بالرغم من اتفاق السوسيولوجيين على اعتبار ظواهر الانحراف في المجتمع (بما في ذلك العود الى الانحراف) هي نتاج وصناعة اجتماعية بامتياز حيث تعتبر البيئة (الاجتماعية و الثقافية) الحقل المرجعي في دراستها.

إلا ان طرحهم يضم العديد من المنظورات التفسيرية المتنوعة والمختلفة الى درجة الخلاف في تناولها السوسيولوجي.

وهذا ما نجمت عنه اشكالية معرفية في التصنيف الدقيق للإسهامات التنظيرية السوسولوجية المهتمة بقضايا الانحراف. هذه النظريات تنبثق غالبا من معالجة علمية محددة النطاق لا تتعدى حدود التخصص المعرفي السوسيولوجي مع تسجيل بعض محاولات الانفتاح العلمي الجاد على تبني اسهامات التخصصات المعرفية الأخرى المهتمة بقضايا الانحراف . من جانب آخر، فإن المنطلقات الفكرية التي تقوم عليه النظريات السوسيولوجية المفسرة لظواهر الانحراف يمكن اعتبارها بأن لها طرح يتميز بفهم خاص لحقيقة الوجود (المادي، والإنساني)، وكذلك حقيقة بناء الشخصية الإنسانية، وحقيقة رسالة الإنسان في المجتمع ككينونة اجتماعية في ظل كينونة عظمى. كذلك الاسهامات السوسيو - انحرافية تعد نتاج ابداع البيئة المعرفية الغربية المتميزة عن البيئة الجزائرية(تاريخيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا).

ولهذا عملية اجراء قراءة سوسيولوجية لظواهر الانحراف بما في ذلك العود إلى الانحراف في المجتمع الجزائري على ضوء محاولة يعتريها الكثير من التناقض المعرفي مما يتطلب ضرورة الاجتهاد من أجل دراسة مثل هذه الظواهر بما ينسجم معها مجتمعيا وتنظيريا.

الهوامش

[1] - فرانك ب، ويليامز III ومارلين د. ماك شان: السلوك الإجرامي (النظريات). ترجمة وتعليق: عدلي السمري، تقديم: محمد الجوهري، ب ر ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 24.

[2] - فرانك ب، ويليامز III ومارلين د. ماك شان: المرجع السابق، ص 25.

[3] - فرانك ب، ويليامز III ومارلين د. ماك شان: مرجع سابق، ص 25.

[4] - دون سي. جيبونز وجوزيف ف. جونز: الانحراف الاجتماعي (دراسة في النظريات والمشكلات). ترجمة: عدنان الدوري، ط1، ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص 154.

[5] - دون سي. جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 155.

[6] - فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. ط5، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص ص 35- 72.

[7] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: علم الإجرام. د ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص ص 81- 146.

[8] - محمد سلامة محمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين (ودور الخدمة الاجتماعية معهم). د ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص 38- 88.

[9] - فاروق سيد عبد السلام: مرجع سابق، ص ص 25- 35.

[10] - دون سي. جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص ص 151- 185.

[11] - السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة. د ر ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995، ص ص 135-137.

[12] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: التدين علاج الجريمة. ط2، مكتبة الرشد، الرياض، 1419، ص ص 68- 77.

[13] - نبيل توفيق السمالوطي: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. ط1، دار الشروق، جدة، 1987، ص ص 167-303.

[14] - نبيل توفيق السمالوطي: المرجع السابق، ص 158.

[15] - نبيل توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 158.

[16] - عدنان الدوري: جناح الأحداث (الكتاب الأول: المشكلة والسبب). مرجع سابق، ص 191.

[17] - عدنان الدوري: جناح الأحداث (الكتاب الأول: المشكلة والسبب). مرجع سابق، ص192.

[18] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 103.

[19] - Albert Ogien : Sociologie de la déviance. 2ème, Armand Colin, Paris, 1999, pp : 35-123.

[20] - دون سي جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 162.

[21] - دون سي جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 162.

[22] - دون سي جيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 162.
[23] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص122.
[24] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص ص: 265-266.
[25] - بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 22.
[26] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 186.
[27] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 124.
[28] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 75.
[29] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 75.
[30] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 125.
[31] - عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص 337.
[32] - عبد الرحيم العطري: مرجع سابق.
[33] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 128.
[34] - عبد الرحيم العطري: مرجع سابق.
[35] - محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 242.
[36] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 206.
[37] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 75.
[38] - عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص 243.
[39] - فرانك ب. ويليامز III وماريلين د. ماك شان: مرجع سابق، ص 123.
[40] - صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع: مرجع سابق، ص 75.
[41] - فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص ص 53-54.
[42] - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص 207.
[43] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 131.
[44] - بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 24.
[45] - نوار الطيب: ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر (أسسها وطرائق علاجها). (أطروحة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع) جامعة باجي مختار، إشراف: د. خير الله عصار، 1990، ص 45.
[46] - دون سي حيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 125.
[47] - دون سي حيبونز وجوزيف ف. جونز: مرجع سابق، ص 125.
[48] - فرانك ب. ويليامز III وماريلين د. مالك شان: مرجع سابق، ص 60.
[49] - بدر الدين علي: مرجع سابق، ص 28.
[50] - محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص 268.
[51] - عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص 95.
[52] - عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص 96.
[53] - عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص ص 96-97.
[54] - عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. مرجع سابق، ص 97.
[55] - عدنان الدوري: جناح الأحداث (المشكلة والسبب). مرجع سابق، ص 213.
[56] - عدنان الدوري: جناح الأحداث (المشكلة والسبب). مرجع سابق، ص 213.
[57] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 277.
[58] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 278.
[59] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 141.
[60] - نبيل محمد توفيق السمالوطي: مرجع سابق، ص 278.
[61] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 142.
[62] - عبد الرحمن محمد أبو توتة: مرجع سابق، ص 140.
[63] - محمد شحاتة ربيع وآخرون: مرجع سابق، ص 134.
[64] - فرانك ب. ويليامز III ومارلين د. ماك شان: مرجع سابق، ص 210.